



مؤتمر الدول الأطراف

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

C-9/DG.8

29 November 2004

ARABIC

Original: ENGLISH

الدورة التاسعة

٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

**البيان الافتتاحي الذي أدلى به المدير العام
أمام مؤتمر الدول الأطراف في دورته التاسعة**

حضرة السيد الرئيس،
أصحاب السعادة،
حضرات المندوبين الأكارم،

- ١- أودّ أن أبدأ بالتعبير عن ترحيبي الحار بكم جميعاً إلى الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.
- ٢- يسرني أيّما سرور أن أعين أن واحداً من خيرة أصدقائي القدامى، السيد كريستوف باتوراي (بولندا)، قد انتُخب تِواً رئيساً لمؤتمرنا. إن السيد باتوراي غنيّ عن التقديم: فهو خبير في شؤون منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وقد أبدى بصفته رئيساً للمجلس التنفيذي في عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٠ المزايا التي يتحلى بها بُناة التوافق في الآراء عملاً بأروع تقاليد منظماتنا. وتجلى ذلك مرة أخرى منذ بضعة أسابيع خلت عندما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها السنوي دعماً للاتفاقية.
- ٣- لقد حظينا طيلة عام بالغ الأهمية فيما يخص المنظمة بالقيادة التي اضطلعت بها بامتياز رئيسة المؤتمر المنتهية ولايتها، السفيرة فريدة عارفين (ماليزيا). وإننا جميعاً نقدرّ لها ذلك عميق التقدير؛ وآمل صادق الأمل أننا سنواصل الحظو بمساهماتها والانتفاع بحكمتها على مدى كثير من السنوات المقبلة.



- ٤- واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن ترحيبي الحار بكافة الوفود التي قَدِمَت من عواصم بلدانها وبالممثلين الخاصين الذين يشرّفوننا بوجودهم بين ظهرانينا خلال هذا الأسبوع.
- ٥- إننا نأتي إلى دورة المؤتمر هذه يحدونا حسّ حقيقي بالرضا بما حقّقه المنظمة من إنجازات هامة على مدى الأشهر الإثني عشر المنصرمة، لكن علينا في الوقت نفسه الإقرار بأنه لمّا يزل يتعين علينا القيام بالكثير في إطار المهام المطلوب من منظماتنا أن تنهض بها، وبخاصة في مجالات رئيسية مثل عالمية الاتفاقية، وتنفيذها على الصعيد الوطني، والتعاون الدولي والمساعدة.
- ٦- ومن اليسير للمرء أن ينسى أننا كنا، في موعد لا يرقى إلى أبعد من ١٢ شهرا خلت، إبان انعقاد الدورة الثامنة للمؤتمر، نحتفل بإنجازات مؤتمر الاستعراض الأول، ولا سيما اعتماد المؤتمر خلال دورته الثامنة لخطّي العمل اللتين كانتا قد شرّعا في إعدادهما كنتيجة لمؤتمر الاستعراض الأول. فحدّث اليوم ولا حرّج عما تم تحقيقه منذ انعقاد الدورة العادية السابقة للمؤتمر.
- ٧- فمن التطورات الإيجابية البارزة والهامة التي شهدتها السنة المنصرمة تصديق المزيد من الدول على الاتفاقية أو انضمامها إليها لتغدو بذلك دولا أطرافا جديدة فيها، وبخاصة الجماهيرية العربية الليبية التي انضمت إلى الاتفاقية بعد اختتام الدورة الثامنة للمؤتمر ببضعة أسابيع فقط.
- ٨- وإذ نعود بأنظارنا إلى انضمامها فيبدو جليا أنه أتى بحس مجدّد بأهمية وغاية اتفائتنا ومنظماتنا على السواء. فسيرورة نزع السلاح الجارية في الجماهيرية العربية الليبية تؤكد وجهة المنظمات المتعددة الأطراف والدور الفائق الأهمية الذي تؤديه في تحقيق وصون السلم والأمن على الصعيد الدولي.

التحقّق

- ٩- منذ آخر دورة لمؤتمرنا أعلن عن ثلاثة مرافق أخرى من مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية، من جانب الجماهيرية العربية الليبية. وسيدمرّ واحد من هذه المرافق، بينما سيحوّل الآخران، إذا وافق المؤتمر على توصية المجلس، كما يُتوقع منه، وذلك رهنا بإقرار التغيير المراد إجراؤه في الجزء الخامس من مرفق الاتفاقية المتعلق بالتحقق فيما يخص شروط التحويل.
- ١٠- وفي اللحظة التي أتوجه فيها إليكم بالحديث، أكّد تدمير ٣٥ مرفقا من مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية الـ٦٤ الموجودة في جميع أنحاء العالم، وتحويل ١٣ من هذه المرافق. ويتعين تدمير سبعة مرافق أخرى منها قبل ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. فمّا يبعث على الطمأنينة أنه يمكن، بالنظر إلى الوتيرة الحالية لأنشطة التدمير، التقيد بالأجل المحدّد لتدمير كافة مرافق إنتاج

الأسلحة الكيميائية (عشر سنوات بعد بدء نفاذ الاتفاقية). ويُضاف إلى ذلك أن بين مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية التسعة المراد تحويلها لأغراض غير محظورة بموجب الاتفاقية خمسة مرافق بلغ تحويلها مراحلها النهائية.

١١- وفيما يخص تدمير الأسلحة الكيميائية، عاينًا ما بذلته الدول الأطراف الحائزة من جهود كبيرة للوفاء بالتزاماتها. فبحلول الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ كانت أربع من الدول الأطراف الحائزة الست قد دمرت زهاء ١٠.٠٤٨ طنًا من عوامل الحرب الكيميائية تدميرًا خاضعًا لتحقيق أجرته المنظمة (ما يمثل أكثر من ١٤,٣% من مجموع مخزونات هذه العوامل المعلن عنها). وتم في مرفق لتدمير الأسلحة الكيميائية في الهند تدمير ٤٥% من المخزونات التي أعلن عنها هذا البلد، وانتهى العمل في إطار هذا المرفق. وبدأ عمل مرفق جديد لتدمير الأسلحة الكيميائية في يوماتيلا بالولايات المتحدة الأمريكية، وثمة ثلاثة مرافق أخرى من المرافق الواسعة النطاق لتدمير الأسلحة الكيميائية في الولايات المتحدة الأمريكية والهند يكاد العمل فيها أن يبدأ. وأما الهند، وهي الدولة الطرف الوحيدة التي تجري عمليات التدمير الفعلي فيها قبل المواعيد المحددة لذلك، فقد قدمت بالفعل خطة للتحقق من مرفقها الجديد لتدمير الأسلحة الكيميائية، سينظر المجلس فيها خلال دورته التاسعة والثلاثين. وبذلك واصلت الهند تقيدها بالتزاماتها بمستوى يُعتبر مثالًا يُحتذى يستحق كل التقدير.

١٢- ولا شك أنكم تذكرون أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي قدّما في السنة المنصرمة طلبات لتمديد الآجال المحددة لتدمير نسبة الـ ٤٥% من مخزوناتهما من الأسلحة الكيميائية من الفئة ١. وقد وافق المؤتمر في دورته الثامنة على تمديد الآجال المعنية، ويُعرض عليكم في دورة المؤتمر الحالية طلبان للجماهيرية العربية الليبية وألبانيا لتمديد المهل الوسيطة لتدمير مخزوناتهما من الأسلحة الكيميائية من الفئة ١.

١٣- وتتواصل الجهود في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي للوفاء بما تقرضه الاتفاقية من آجال بالغة التطلب لكنها واضحة. كما إن التقدم المحرّر في حملة التدمير في الدولة الطرف الحائزة الأخرى مشجّع جدا.

١٤- وإن استمرار إضافة مرافق جديدة لتدمير الأسلحة الكيميائية في الولايات المتحدة الأمريكية يؤكد أنها تهتم بعزم بالوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، تأكيدا يحظى بالترحيب. ويستلزم هذا الجهد استثمارات ضخمة تشتمل على إنشاء مرافق، ومآثر من العمل الهندسي المعقّد تترتب على كل منها تكاليف مالية طائلة. ويحظى عزم المسؤولين الأمريكيين المنخرطين في حملة التدمير بتقديرنا الكامل.

١٥- وقد أبدى الاتحاد الروسي عزمًا مماثلاً، في حين يواجه صعوبة أكبر في التقيد بأجال التدمير. وقد وُضعت خطة شاملة لإنشاء المرافق الجديدة؛ وإنني أبقى على يقين من أن العزيمة السياسية التي تتحلّى بها الحكومة الروسية ستضمن تنفيذها بنجاح. فقيام مجلس الدوما الروسي مؤخرًا بتخصيص موارد مالية أكبر بكثير لبرنامج الاتحاد الروسي الخاص بالتدمير يشير إلى وعي هذا البلد باقتراب حلول المواعيد النهائية حثيثًا وبالضرورة المطلقة لتنفيذ الاتفاقية بصورة كاملة. وأعتقد أن المجتمع الدولي ينبغي أن يواصل دعم ما يبذله الاتحاد الروسي بهذا الصدد من جهود تستحق التقدير.

١٦- وتتمّ الأرقام الإجمالية لأنشطتنا التحقيقية عن إنجاز ملحوظ، حيث أجري زهاء ألفي عملية من عمليات التفتيش في مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية وفي مرافق تخزينها وفي مرافق تدميرها وفي المرافق الصناعية، في أكثر من ٧٠ دولة عضواً، يجري فيها إنتاج أو استهلاك أو تجهيز مواد كيميائية مدرجة في الجداول؛ وفي مرافق إنتاج المواد الكيميائية الأخرى.

١٧- ويبقى التحقق من الصناعة واحدة من الأولويات لدي، تضاهي أسبقيته أهميته باعتباره عاملاً حاسماً في الردع الذي تهيئه الاتفاقية.

١٨- ومن دواعي رضانا الكبير أن كافة عمليات التفتيش قد أُجريت دون عائق وحظيت بدعم كامل من الدول الأطراف الخاضعة للتفتيش. وبحلول ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر كانت الأمانة قد أنجزت ٣٢٣ عملية من عمليات تفتيش مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية، و٤٦٣ عملية من عمليات تفتيش مرافق تدمير الأسلحة الكيميائية، و٢٥٣ عملية من عمليات تفتيش مرافق تخزين الأسلحة الكيميائية، و١٣٧ عملية من عمليات تفتيش مرافق مواد الجدول ١ الكيميائية، و٢٧٣ عملية من عمليات تفتيش مرافق مواد الجدول ٢ الكيميائية، و١٣٦ عملية من عمليات تفتيش مرافق مواد الجدول ٣ الكيميائية، و٢٢١ عملية من عمليات تفتيش مرافق إنتاج المواد الكيميائية الأخرى. إن هذه الأرقام، بالإضافة إلى عمليات التفتيش المتخصصة بسائر أنواعها، تقضي بنا إلى مجموع عام مقداره ١٨٩٢ عملية تفتيش، أُجريت جميعها على نحو حظي برضا الدول الأطراف الكامل.

١٩- وقد باشرنا خلال هذه السنة أيضاً إجراء عمليات التفتيش التتابعي في مواقع معامل مواد الجدول ٣ الكيميائية ومرافق إنتاج المواد الكيميائية الأخرى. وفي هذه الحالة أيضاً تم كل شيء على ما يرام بصورة حظيت برضا تام من جانب الأمانة ومن جانب الدول الأطراف المعنية. وكما أُشيرَ إليه في مشروع البرنامج والميزانية لعام ٢٠٠٥، نقترح لهذه السنة زيادة معتدلة في عدد

عمليات تفتيش الصناعة، وفقا للتوزيع التناسبي لأنشطة التحقق على شتى فئات المرافق الخاضعة للتفتيش. وقد تقيّدنا في ذلك بالتقاهمات السياسية المتوصل إليها بين الدول الأعضاء.

٢٠- وقد ثابرتُ خلال بضعة الأشهر الماضية على الاتصال المنتظم بممثلي الصناعة متأكّداً من أن كل زيارة ثنائية قمتُ بها اشتملت كجانب أساسي منها على حوار موضوعي معهم. وأودّ في هذا الصدد أن أعرب مجدّداً عن تقديري لما تحظى به الاتفاقية من دعم ثابت ومستمر من المجلس الدولي للرابطات الكيميائية، ومن الرابطات الكيميائية الوطنية والإقليمية.

٢١- وينبغي أن يواكب نظامنا الخاص بالإعلان عن الصناعة ونظامنا الخاص بالتحقق منها الواقع المتغير الذي يتأثر، على الدوام، بالمستجدات التكنولوجية والاقتصادية والتغيرات في السوق، وذلك خلافاً للوضع فيما يخص الأسلحة الكيميائية. وإذ وضعنا هذه الحقيقة نصب أعيننا فقد ثابرتنا على استرعاء عناية الدول الأعضاء إلى مجالات معيّنة مثل الإعلانات عن عمليات نقل المواد الكيميائية، وبوجه عام إلى أحكام الاتفاقية المتصلة بالتجارة، وقدمنا إليها الدعم في الجهود التي تبذلها في هذا المجال. ويتعيّن علينا أن نقيّم ما استخلصناه على مدى سنوات عدّة من تنفيذ الاتفاقية في هذا المجال الحساس. فلا يكفي في هذا الصدد الركون إلى مناقشة ما يعترى المعلومات التي تتلقاها الأمانة من تباينات، ومن ثغرات كبيرة في معظم الحالات. وقد عُقدت اجتماعات بشأن الجوانب العملية لنظام نقل المواد الكيميائية بموجب الاتفاقية في ريفاس- فسيمدريد في عام ٢٠٠٢، وفي برشلونة في عام ٢٠٠٣، وفي بوينس آيرس في أيلول/سبتمبر الماضي، هيأت لندارس هذه المسألة بصورة منتظمة في إطار هينتي توجيه المنظمة؛ وأمل أن نتمكن من إفادتكم في العام المقبل بأننا حققنا تقدماً ملموساً في هذا المجال الرئيسي من مجالات عملنا.

٢٢- وثمة مسألة أخرى تتطلب عنايتنا، ألا وهي ما تشهده الصناعة الكيميائية من زيادة في تطبيق التكنولوجيات الجديدة. فالانتقال إلى استخدام المفاعلات الصغيرة والمفاعلات البالغة الصغر (وهذا ليس إلا مثالا واحداً يضرب على هذا التوجه الجديد) يؤثر على ميدان العمل الذي يُفترض أن يعمل فيه مفتشونا تأثيراً بطيئاً ولكنه هائل. وقد شرعت الأمانة في دراسة هذا التوجه، وأمل أن يقوم المجلس الاستشاري العلمي، بعد أن يُزاد عدد مقاعد العضوية فيه الزيادة البالغة خمسة مقاعد التي تكرم المجلس التنفيذي بتوصيتكم بإقرارها، بتحليل هذا التوجه أيضاً وبإفادتنا بإرشادات مفيدة بشأن هذه المسألة. وقد بدأ المجلس الاستشاري العلمي بالفعل العمل على إعداد توصيات بشأن كيفية قيام المنظمة بأخذ العينات الطبية الحيوية وتحليلها، ما يمثل

طريقة للتحقق هُيئ لها على وجه التحديد في إطار الاتفاقية من أجل إجراء عمليات التحقيق في حالات الادعاء باستخدام أسلحة كيميائية، ولما تتوفر للمنظمة القدرة على تطبيقها.

٢٣- ويمثل التدريب على إجراء عمليات التفتيش أولوية أخرى حظيت باهتمامنا، بيد أنه يلزم إيلاؤها قدرا أكبر بكثير من العناية في المستقبل. وقد بدأت هذا العام مجموعتان جديدتان من المفتشين فترة خدمتهما (هما أول مجموعتين جديدتين تتضمنان إلى الأمانة منذ إنشائها). ويجري حاليا انتقاء مجموعة أخرى، وفي مطلع العام المقبل سيبدأ ١٢ إلى ١٥ مفتشا جديدا العمل في المنظمة في سياق سيرورة تبدل الموظفين المتصلة بتطبيق نهج المنظمة فيما يتعلق بمدة الخدمة فيها. ويسرني أن أفيدكم بأننا تمكنا، بفضل جهود موظفينا المتفانين، من الاضطلاع بمعظم أنشطة التدريب داخليا، ما حقق وفورات كبيرة للدول الأطراف. وقد واصلنا كذلك الاستفادة من العروض السخية التي قدمتها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، وبلجيكا وهولندا، ومؤخرا إيطاليا. إننا كثيرا ما نغفل التدريب وتحسين القدرات عندما نحدّد الأولويات في الميزانية، وعلينا استدراك ذلك بغية الحفاظ على ما يتمتع به المضطعون بهذا النشاط الرئيسي في الأمانة من كفاءة ومراس مهني. لقد بلغ مفتشونا هذا العام معلما هاما (مئة ألف يوم من أيام المفتشين) وهذا إنجاز رائع يشهد على الجدية والحماس اللذين يتحلى بهما مفتشونا عند إجراء عمليات التفتيش في المرافق الحكومية وفي المنشآت الخاصة في جميع أنحاء العالم.

٢٤- وقبل أن أختتم ملاحظاتي بشأن التحقق، أودّ أن أذكركم بأن الأمانة تواصل التأهب لإجراء عمليات "تفتيش بالتحدي" [تفتيش مستعجل يُجرى بناء على تشكيك] إذا طُلب منها ذلك. فقبل أيام خلت أجري تمرين آخر على "التفتيش بالتحدي" في سويسرا، وانطوى هذه المرة على تمرين عملي رئيسي على أخذ العينات وتحليلها. وفي وقت أسبق من العام عُقدت أيضا حلقة تدارس في فيينا نظمها الاتحاد الأوروبي، ونُظم تمرين آخر في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، واتسم هذان الحدثان بالأهمية أيضا إذ أتاحا تحسين مهارتنا الجماعية في مجال ليس لنا فيه أبدا أن نستجيز الأداء على نحو لا يرقى إلى المستوى اللازم.

التعاون الدولي والمساعدة

٢٥- اسمحوا لي الآن بأن أتطرق إلى التعاون الدولي والمساعدة. فلما كان هذا المجال يُمثل هدفا رئيسيا من أهداف المنظمة فإني أعترم دعمه وتنفيذ برامجه بنجاح، ولا سيما لصالح البلدان النامية التي تخلت عن الأسلحة الكيميائية. ودعوني أعرض عليكم بعض الأمثلة الجديرة بالملاحظة في هذا المجال والتي أعتقد أنها تبيّن أن هذه البرامج جديرة حقا بأعظم الاهتمام.

- ٢٦- ففي عام ٢٠٠٤ نظمنا للمرة الأولى دورة تدريب لتنمية المهارات في مجال التحليل الكيميائي. وقد أعدت هذه الدورة لمساعدة أخصائيي الكيمياء التحليلية المؤهلين في الدول الأعضاء ذات الاقتصاد النامي أو المار بمرحلة انتقالية على اكتساب المزيد من الخبرة والدراية العملية في مجال تحليل المواد الكيميائية ذات الصلة المباشرة بالاتفاقية. وقد هيأنا في هذا العام لمشاركة عشرين متدرباً فيها. ونأمل القيام بالمزيد في المستقبل، إذ نرعى إلى مضاعفة هذا العدد في أقرب وقت ممكن. فهذه الدورة التدريبية تساعد الدول الأعضاء المعنية على اعتماد ممارسات مختبرية سليمة وعلى توسيع مجموعة المختصين في الكيمياء المحيطين بحظر الأسلحة الكيميائية والواعين لأهميته.
- ٢٧- وفيما يتعلق بتبادل المعلومات العلمية والتقنية، تمكنت المنظمة، منذ انعقاد الدورة الثامنة للمؤتمر، من دعم ٢٦ من المؤتمرات والندوات وحلقات العمل العلمية في شتى أنحاء المعمورة، وذلك بفضل برنامجها الخاص بدعم المؤتمرات. وخلال هذه الفترة رعت الأمانة مشاركة ما لا يقل عن ٢٣٦ خبيراً من ٧٠ بلداً في هذه الأحداث، وبذلك ساعدتهم على توسيع معارفهم بمجموعة متنوعة من المواضيع العلمية ذات الصلة بالاتفاقية.
- ٢٨- ويتعزز برنامج التدريب المشترك أكثر فأكثر، فقد تضاعف عدد المشاركين فيه إذ أصبح يهياً في إطاره لمشاركة ٢٤ شخصاً. وقد دعونا بالفعل خبراء تقنيين من ٦٩ دولة عضواً للمشاركة في دورات هذا البرنامج، الذي يتنامى وتتنوع عناصره مع ازدياد عدد الدول التي أعربت عن اهتمامها بتنظيم دوراته لديها. ففي هذا العام على سبيل المثال تمكنا من إيفاد خبراء إلى اليابان، وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا للدعم الذي قدّمته في هذا الصدد.
- ٢٩- وفيما يتعلق بالمساعدة والحماية ما انفكت الأمانة تتلقى عدداً متزايداً من الطلبات من الدول الأعضاء لمساعدتها في تعزيز قدراتها الفردية والجماعية على حماية نفسها من استعمال الأسلحة الكيميائية أو التهديد باستعمالها.
- ٣٠- وتوشك مشاريعنا الخاصة بالمساعدة والحماية الجارية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى على الانتهاء. وعندما ستنتهي في عام ٢٠٠٥، ستستفيد من المرحلة التالية دول أعضاء في منظماتنا، هي أيضاً من بين الدول الأعضاء في رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا، ودول أعضاء أخرى من منطقة الخليج العربي الفارسي^١ ومن منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

^١ "الخليج الفارسي" في النص الأصلي الإنكليزي [قسم اللغة العربية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية]

- ٣١- وفي هذا العام أسهمنا كذلك مساهمة متواضعة في نجاح الألعاب الأولمبية في أثينا عن طريق تنظيم عدد من دورات التدريب للقائمين بالتحرك الاستجابي الأول. وإنما الآن بالروح ذاتها نساعد قطر في إعدادها للألعاب الآسيوية التي ستنتظم في الدوحة في عام ٢٠٠٦.
- ٣٢- وأقدم لكم الآن عرضا وجيزا عن التمارين الميدانية التي نجريها: فالأمانة تعدّ حاليا لإجراء التمرين الثاني على إيصال وسائل المساعدة (ASSISTEX 2) الذي نأمل تنظيمه في أكرانيا في العام المقبل. فبعد أن استفدنا من العبر المستخلصة من التمرين الأول على ذلك (ASSISTEX 1) الذي أجريناه في كرواتيا، سنتركز مشاركة المنظمة هذه المرّة على تحسين مهارتنا وقدراتنا في مجال التحقيق في حالات الادعاء باستخدام أسلحة كيميائية. وإنما نعمل حاليا مع البلد المضيف ومشاركين آخرين لإعداد هذا التمرين الهام بغية التأكد من أنه سيؤتي أفضل النتائج وأفيدها.
- ٣٣- وإن الاجتماع السنوي السادس للهيئات الوطنية الذي اختتم للتو مثلّ الحدث الختامي في عام شهد أنشطة مكثفة في مجال دعم تنفيذ الاتفاقية. فقد توسع نطاق برامجنا على الصعيد العالمي والصعيد الإقليمي والصعيد دون الإقليمي، مع تركيز خاص على أفريقيا. ويُرْمى من هذه الأنشطة إلى الوفاء بالأهداف المحدّدة في خطة العمل الخاصة بتنفيذ الالتزامات بموجب المادة السابعة من الاتفاقية. وقد أخذ المؤتمر على عاتقه في دورته الثامنة أن يقوم في دورته التاسعة ودورته العاشرة باستعراض التقدم المحرز على طريق تنفيذ خطة العمل، وبالبتّ في أي تدابير أخرى يتعيّن اتخاذها للتأكد من امتثال كافة الدول الأطراف للمادة السابعة من الاتفاقية. وهذه المعالم تضيف المزيد من التركيز والزخم على الأنشطة الرامية إلى الوفاء بالأهداف المنشودة في هذا المجال. وأودّ أن أؤكد مجدّداً أن الأمانة ستواصل دعم سيرورة تطبيق خطة العمل عن طريق إفادة هيئتي توجيه المنظمة بنتائج دراسة التقدم المحرز في تطبيقها وما قد يعترضه من مشكلات، وعن طريق تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في مجال التنفيذ، مثل التدريب في هذا المجال، والمساعدة في المجالين التشريعي والتقني، وتقديم أي شكل آخر تطلبه من أشكال الدعم. ويتعيّن أيضا أن نتأكد من أن الدول الأعضاء الجديدة التي انضمت إلى المنظمة خلال الأشهر الأخيرة ستبلغ بأسرع ما يمكن المستوى المطلوب من حيث تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني.
- ٣٤- وقبل أن أختتم حديثي عن التعاون الدولي والمساعدة، أستجيز إيداء ملاحظة أخيرة. فعلى غرار السنوات السابقة، شهدت مداولاتنا الجارية بشأن الميزانية تبادلا في وجهات النظر بشأن مقدار ما قد يمكن أن نسميه الاعتمادات المخصّصة لبرامج التعاون الدولي والمساعدة. فقد طُرحت علي، بصورة متكررة في بعض الحالات، أسئلة بشأن طبيعة هذه البرامج ومضمونها والقيمة الحقيقية التي تعود بها.

٣٥- ذلكم ما يجعلني أناشد كافة الوفود أن تدعم بنشاطٍ وحماس الميسرّين المعنيين بمسائل التعاون الدولي والمساعدة، مندوب البرازيل الموقر السيد فابيو انتيباس ومندوب المكسيك الموقر السيد إيراسمو لارا كبريرا، في الجهود التي سيضطلعان بها في مطلع عام ٢٠٠٥. وإنّي أتوقع أننا سنتمكن، من خلال الحوار الصريح، من إجراء تقييم وافٍ لمنجزات برامجنا الخاصة بالتعاون الدولي والمساعدة، وللمسائل التي لمّا يزل يتعيّن تذليلها، وللتحديات التي ستواجهنا، ولمقدار الموارد المطلوبة للتعاون الدولي والمساعدة في إطار برنامج وميزانية عام ٢٠٠٦. وآمل صادق الأمل أنه سيتسنى لنا من خلال هذا الحوار التوصل إلى تفاهم أفضل وأكمل تحديدا بشأن حقيقة ما نبتغيه وبشأن سبل تحقيق مبتغانا. وليس من شأن النهج الجديد المتمثل في أسلوب الميزنة على أساس النتائج، الذي أخذنا به في إعداد برنامج وميزانية المنظمة، إلا تيسير هذه المهمة.

٣٦- وآمل أن تدعموا هذه المبادرة التي ترمي إلى إخراجنا من الوضع الحالي، حيث تُبدى نفس المواقف المتصلبة خلال المفاوضات المتعلقة بالميزانية وتُفترح مبالغ رمزية لحلّ المشكلات في الدقائق الأخيرة من أجل التوصل إلى نوع من التسوية السياسية ذات الطابع العابر.

عالمية الاتفاقية

٣٧- لقد عبّرتُ لكم في العام الماضي عن ارتياحي للزيادة في عدد الدول الأطراف التي كنا قد حققناها في ذلك الوقت، إذ كان عدد الدول الأطراف قد بلغ ١٥٧. واليوم لا يسعني أن أخفي ارتياحي الأكبر أيضا لنمو منظمنا المستمر، ما آتى المفخرة المتمثلة في أن أسرتها أصبحت تضمّ ١٦٧ دولة عضوا.

٣٨- ويسرني أن أبلغكم بوجه خاص أن نصف هذه الدول الأعضاء الجديدة يأتي من أفريقيا. فقد أعلننا منذ عامين عن خطة عمل بشأن أفريقيا وبدأنا تنفيذ هذه الخطة. واليوم أصبح عدد الدول الأفريقية الأطراف في الاتفاقية ٤٣ دولة من بين الدول الـ ٥٣ التي تضمها القارة. وهذا دليل واضح على أن الجهود المشتركة التي تبذلها الدول الأعضاء الأفريقية والأمانة تؤتي ثمارها. كما إن العمل الذي قمنا به مع الاتحاد الأفريقي أفضى إلى هذه النتيجة المرضية، ويتعيّن أن نواصل السير في هذا الاتجاه.

٣٩- وتم أيضا إحراز تقدم وطيّد في منطقة آسيا والمحيط الهادي. فأصبحت الاتفاقية الآن قانونا في جميع بلدان كومنولث الدول المستقلة. كما إن البلدان الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادي تنضم إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بأعداد متزايدة.

٤٠- ويستمر نشاطنا أيضا في منطقتي، منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية. وتعتبر علاقتنا التي تزداد توثقا مع منظمة الدول الأمريكية، وبخاصة مع لجنتها المعنية بأمن الأمريكيتين، من أكبر الإنجازات الإيجابية التي سجلناها في الأشهر الاثني عشر الماضية. وأتاح لنا هذا التطور، إلى جانب أنشطتنا الأخرى في المنطقة الفرعية المعنية، أن نركز على بعض دول البحر الكاريبي التي لما تصدق على الاتفاقية. وأنا متفائل بانضمام جميع دول منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية إلى الاتفاقية في المستقبل القريب. وذلك سيكون النتيجة المنطقية للالتزام هذه المنطقة القديم العهد بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

٤١- لكن العمل من أجل تحقيق عالمية الاتفاقية لم يكتمل مطلقا. فالإنجازات التي حققناها في هذا المجال هامة، ومن حقنا أن نفخر بها. بيد أن ذلك يجب ألا يجرّنا إلى الاعتقاد بأن عالمنا كاد يتخلص من آفة الأسلحة الكيميائية.

٤٢- إن الشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية ما زالا يندران بالخطر، وعلينا مواصلة ومضاعفة جهودنا الهادفة إلى جعل الدول التي لما تنضم إلى الاتفاقية من بين البلدان المهمة القائمة في هاتين المنطقتين تنضم إليها في أقرب وقت ممكن. وأرى لزاماً عليّ أن أقول مرة أخرى في هذا الشأن إننا لا نؤيد المنطق القائل بأن الانضمام إلى الاتفاقية أو التصديق عليها من جانب دول مناطق العالم التي تتخبط في الصعوبات وتعصف بها رياح التوتر يجب أن يُنسى أو يُرجأ إلى حين التوصل إلى حلول شاملة لأوضاعها.

٤٣- كلا، إن المنطق الذي نؤيده هو المنطق المعاكس بالضبط: فالدول الأعضاء الجديدة، بتوقيعها على صك حظر الأسلحة الكيميائية، سترسل إشارة إيجابية يمكن اعتبارها لبنة في صرح الجهود الهادفة إلى إيجاد تسوية أفضل وأشمل للمشكلات السياسية التي ترزح تحت وطأتها. وبهذه الروح سنواصل العمل مع البلدان المعنية وسائر الأطراف المهمة لجعل هذه الدول الهامة تدرج في عداد الدول الأعضاء في منظماتنا.

٤٤- لقد قمتُ هذا العام، في إطار الاتفاق بشأن العلاقة مع الأمم المتحدة، بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة وإلى لجنتها الأولى. وما انفكّ عملنا مع الأمم المتحدة، وبخاصة مع دائرة شؤون نزع السلاح التابعة لها، يتطور وينمو، إذ يستفيد كلا الطرفين من قدرات الطرف الآخر وتخصصاته في تعزيز مجموعة الجهود المتناسكة والمتلاقية التي تبذلها الأسرة الدولية في ميدان نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة. فاسمحوا لي في هذا الصدد بأن أشيد بالأمين العام للأمم المتحدة وأن أوهو بحضور ممثله الشخصي، السفير سيرغي أردونوكيتزي، مدير مكتب الأمم المتحدة في جنيف، الذي سيوجه إليكم رسالة باسم الأمين العام.

٤٥- كما إن الجهود التي نبذلها في مجال الإرشاد الخارجي تُعدّ مصدر فرص وشراكات جديدة لمنظمتنا. وبالإضافة إلى الصلات الراسخة القائمة بيننا وبين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمة الدول الأمريكية فإننا نحتفل بأول تحرك مشترك، وافق عليه الاتحاد الأوروبي منذ فترة لا تزيد على أسبوع، لصالح برامج وأنشطة الأمانة والمنظمة بأسرها. وإن هذا القرار التاريخي الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي يفتح الطريق أمام قيام تعاون متين ومستمرّ بين الاتحاد الأوروبي والمنظمة. وسمحوا لي بأن أعرب في هذا الشأن عن امتناني للسيد خافيير سولانا، الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة لمجلس أوروبا، لما قدّمه من دعم سياسي، ولممثلته الشخصية المعنية بأسلحة الدمار الشامل، السيدة أناليزا جانيلا، الموجودة معنا اليوم والتي تعمل بصورة مضيئة منذ أكثر من سنة مع أفرقتنا من أجل تحقيق ما نعتبره تعبيراً بارزاً عن دعم الاتحاد الأوروبي لعملنا. وأستجيز أيضاً أن أعرب، عن طريق الرئاسة الهولندية والسيدة جانيلا، عن امتناني لممثلي المفوضية الأوروبية الذين رقدوا جهودنا لإتمام هذا العمل بنجاح.

٤٦- ويتسم الإرشاد الخارجي والتشاور بأهميّة رئيسية فيما يخص مسألة أخرى غدت تبرز في عداد المسائل المطروحة على منظمتنا، ألا وهي التهديد الذي يمثله الإرهاب الكيميائي. وقد دأبتُ على إبلاغ هيئتي توجيه المنظمة على النحو الواجب بما قمنا به حتى الآن من عمليات عديدة لتبادل وجهات النظر مع شتى المنظمات الدولية ومع الدول الأعضاء التي ترغب في أن تؤدّي ألياتها الخاصة بحظر الأسلحة الكيميائية دوراً مناسباً وفقاً لأحكام الاتفاقية ومتماشياً مع الحقائق السياسية الراهنة. وقد أعطى اعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للقرار ١٥٤٠ في وقت سابق من هذا العام دفعاً جديداً لجهود المجتمع الدولي الهادفة إلى منع الجماعات الإرهابية من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. ونحن على اتصال وثيق باللجنة التي أنشأها مجلس الأمن عملاً بالقرار ١٥٤٠، وبالمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، التي أنشأها أيضاً مجلس الأمن، بحيث يتسنى لنا أن نقدّم عند الطلب المعلومات والمشورة التقنية التي يمكن لمنظمة كمنظمتنا أن تسهم بها في التصدي التاريخي للتهديد العالمي الذي يشكله الإرهاب.

٤٧- وقبل أن أختتم ملاحظاتي بشأن العلاقات الخارجية، أسمحوا لي أن أوجّه كلمة شكر إلى حكومة إيطاليا لاستضافتها لي إبان زيارتي البالغة الفائدة التي قمت بها مؤخراً لهذا البلد. إن إيطاليا، التي تعدّ إحدى أهم الدول الداعمة للاتفاقية، والتي تضمّ واحدة من أكبر الصناعات الكيميائية في العالم، هي عضو في جماعتنا لا يمكن الاستغناء عنه. وإنني لأشعر بارتياح عظيم لتجديد إيطاليا تأكيد مساندتها للعمل الذي نقوم به ولإعرابها عن رغبتها في مواصلة التعاون معنا على نحو وثيق.

٤٨- وأعرب كذلك عن بالغ عرفاني لحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية لاستضافتها لي إبان زيارتي لها مؤخراً. لقد ظهر لي بكل وضوح خلال تلك الزيارة أننا نستطيع أن نواصل التعويل على دعم المملكة المتحدة الراسخ للاتفاقية - وهو دعم يجسّد التزاماً لا يكلّ ويعتبر عن حق تقليدياً عريقاً سارت عليه هذه الدولة الطرف في الاتفاقية منذ بدء نفاذها. إن المملكة المتحدة دولة كبرى رائدة في جميع الجهود الهادفة إلى الحدّ من انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولا بد لنجاحنا من دعم المملكة المتحدة للأمانة دعماً لا يني، وثقتها بها، سواء أكان ذلك من خلال عمل ممثلي هذه الدولة هنا في لاهاي، أو من خلال الدعم اللامحدود الذي تقدمه السلطات في لندن، أو من خلال شتى أشكال الدعم التقني الذي نتلقاه من مختبر العلم والتكنولوجيا لأغراض الدفاع في برتن داون.

٤٩- وأودّ أيضاً أن أشير هنا إلى أن زيارتي الأولى بعد هذه الدورة ستكون لفنلندا، وهي دولة أخرى تدعم الاتفاقية قوي الدعم؛ وأودّ أن أغتم هذه الفرصة لأشكر لحكومة فنلندا دعوتها الكريمة.

برنامج المنظمة وميزانيتها

٥٠- كما عليه الحال دائماً، تشكل الدورة العادية للمؤتمر الإطار الذي تتم فيه الموافقة النهائية على مشروع البرنامج والميزانية، وهو مشروع كان هذا العام قيد نظر الوفود منذ أيار/مايو.

٥١- وقد أخذ هذا العام بعنصر بنيوي هام، وذلك بالانتقال التدريجي إلى أسلوب الميزنة على أساس النتائج. وقد قمنا بذلك بعد فترة من المشاورات المكثفة والعروض التي قدّمها خبراء استشاريون، واحتدينا فيه بمنظمات دولية أخرى مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لقد بذلت الأمانة في ذلك على جميع المستويات جهداً طائلاً يبعث على الإعجاب؛ وعلى الرغم من إمكان اعتبار مشروع البرنامج والميزانية المعروف عليكم مشروعاً انتقاليّاً من حيث شكله، فإنه يمتاز بأنه أوّل مشروع يقدّم وفقاً لأسلوب سوف يتطلب بلا شكّ تعديلات وتحسينات هامة في الأعوام المقبلة.

٥٢- ويعدّ وضع أهداف للمنظمة جمعاء ومؤشرات لتحقيقها منعطفاً آخر تجتازه المنظمة، بثقافتها وتقاليدنا الناشئة. ونحن على وجه الإجمال واثقون بأننا نخطو صوب نظام سيّيح معلومات أكثر وأفضل تركيزاً، ومن ثمّ سنستعين به كأداة ناجعة نسترشد بها في عملنا وتنفيذ برامجنا في العام القادم.

٥٣- لقد قيل الكثير عن مضمون مشروع الميزانية. فحسبي أن أضيف أننا قدّمنا إلى الدول الأعضاء مقترحاً يعرض تقييماً موضوعياً للموارد التي نحتاج إليها للاضطلاع بعملنا. وتلبية لطلب المجلس في دورته الثامنة والثلاثين، قمنا بمراجعة بعض المعطيات، مثل معدّلات الإنفاق الجاري

والقرارات والمقترحات الأخيرة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مستويات المرتبات وما يتصل بها من استحقاقات الموظفين؛ وتمكنا من أن نعرض عليكم صيغة معدّلة من مشروع الميزانية لكي تنظروا فيها.

٥٤- وينطوي مقدار الميزانية المقترح في هذا المشروع على زيادة نسبتها ٣,٥% مقابل الزيادة البالغة نسبتها ٤,٨% التي اقترحتها الأمانة في بادئ الأمر. وبذا استجبتُ إلى حدّ كبير لرغبة بعض الدول الأعضاء في إجراء تخفيضات ذات شأن، وإذ قمت بذلك فإنني استرعت أيضا عناية الوفود إلى حقيقة أن التعديل على هذا النحو يحدّ بشكل كبير من المتّسع المتاح للتصرف الذي قد نحتاج إليه للتعامل مع حالات طارئة مثل التأخّر في دفع الاشتراكات، وتقلبات أسعار صرف العملات، وأخيرا وليس آخرا التكاليف المرتبطة بتنفيذ النهج فيما يتعلق بمدة الخدمة في المنظمة.

٥٥- وعليّ أن أشدّد أيضا على أن القيود المفروضة على حجم البرنامج والميزانية لعام ٢٠٠٥ ليست التحديّ الوحيد الذي نواجهه. فمسألة صندوق رأس المال العامل القديمة العهد تضاهي هذه القيود في خطورتها. وقد قدّم أخيراً بصورة منفصلة مشروع قرار بهذا الشأن إلى المؤتمر لكي يقرّه. فإذا أقرّ فإنه سيزيد موجودات الصندوق وسيوفر لنا أيضا، مع ما يستتبعه من تعديلات للنظام المالي، أداة فعالة حقا يمكن أن نعالج بها الحالات الطارئة الممكنة.

٥٦- وتعلمون أيضا أن منظمنا عانت في الماضي صعوبات مالية بسبب حالات التأخّر غير المتوقعة في نشاط تدمير الأسلحة الكيميائية وفي دفع الأنصبة المقرّرة وفي تسديد المستردات بمقتضى المادتين الرابعة والخامسة من الاتفاقية. وعلى الرغم من أن الوضع قد تحسّن إلى حدّ ما في العام الماضي، لا تزال هناك مشكلات مالية ومشكلات متعلقة بالميزانية تتسم بالخطورة ولا بدّ من حلها. ولعلكم لاحظتم من التقارير الشهرية التي أعدتها الأمانة عن الإيرادات والمصروفات أن مبلغ المحصّلات في هذا الباب خلال عام ٢٠٠٤ صغير جدا. وهذا هو السبب الذي استدعى إعداد مشروع القرار الذي سيعرض عليكم في هذه الدورة بشأن تأخر تلقي الإيرادات المستحقة بموجب المادتين الرابعة والخامسة وبشأن صندوق رأس المال العامل. ويتمثل الهدف بهذا الصدد في زيادة إمكانية التنبؤ بالوضع من خلال برنامج تثبيت يقينا من حالات انقطاع ورود المستحقات.

٥٧- وأودّ أيضا أن أتطرق إلى مسألة دفع الاشتراكات المقرّرة. ففي حين أن معدّل تحصيل المنظمة للاشتراكات مرتفع نسبيا، فإن بعض الدول الأعضاء تواجه في الحقيقة صعوبات في الوفاء بالتزاماتها بسبب القيود المالية الداخلية. وأودّ أن أوكدّ للدول التي تعاني وضعا من هذا القبيل أنني مستعدّ كل الاستعداد للبحث عن حلول قابلة للتطبيق تتيح لها تسديد أية متأخرات مستحقة عليها

وتضمن مراعاة القواعد ذات الصلة وتشجّع في الوقت ذاته على دفع الاشتراكات في حينها في المستقبل. وسنتشاور في الأسابيع المقبلة بشأن هذه المسألة المهمة مع الدول الأعضاء المعنية.

٥٨- وإني على يقين من أننا سنتمكن، بفضل مشيئكم الطيبة وبفضل الدعم السياسي الكبير الذي أبدته الدول الأعضاء طوال العام، من التوصل إلى الحلول التي نحتاج إليها بصورة جماعية لإضفاء الفعالية على منظمتنا.

٥٩- وأخيرا أودّ أن أقول شيئا بخصوص تطبيق النهج فيما يتعلق بمدّة الخدمة في المنظمة، الذي اعتمده المؤتمر منذ أكثر من عام مضى. وكما ذكرته في تقريرى السنوي إلى المجلس، طبقنا هذا النهج على نحو سلس، واضعين في اعتبارنا ما ينطوي عليه الأمر من صعوبات، وشرعنا في حشد موظفين جدد. ويُتوقّع في إطار هذه العملية أن يغادرنا بعض مديرينا خلال العام المقبل، بعد أن أمضوا العديد من سنوات الخدمة من أجل قضية نزع السلاح الكيميائي، وذلك منذ أيام اللجنة التحضيرية فيما يخص بعضهم. وأودّ أن أشيد بجميعهم الإشادة التي يستحقونها كل الاستحقاق وأن أشكرهم لكل ما فعلوه من أجل جعل الأمانة على ما هي عليه اليوم.

حضرات الزملاء الموقّرين،

٦٠- ها قد بدأت الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف أعمالها، فأتمنى لكم أثرى المداولات وأنجحها.
وشكرا لكم.